

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة ٢٠

السبت، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش (أنتيغوا وبربودا)

نظراً لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد
بيك (جزر سليمان).
افتتحت الجلسة الساعة ١٨/١٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن
لسمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير خارجية دولة
الإمارات المتحدة.

الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان (دولة الإمارات
المتحدة): سيدي الرئيس، أشارك من سبقوني تهنتكم على
توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. وأنا
على ثقة بأن خبرتكم في الشؤون الدولية ستسهم في إنجاح
هذه الدورة. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر سلفكم سعادة السيد
فوك يرميتش على إدارته الحكيمة لأعمال الدورة الماضية.

لقد كانت الإمارات العربية المتحدة ولا تزال مؤمنة بإيمان
راسخا بأهداف الأمم المتحدة ومبادئها التي عبر عنها ميثاقها
لحماية الأمن والسلم الدوليين والتعايش السلمي فيما بين
الدول والشعوب من خلال حل المنازعات الدولية بالطرق
السلمية؛ واحترام قواعد القانون الدولي؛ وعدم التدخل في
الشؤون الداخلية للدول؛ وتهيئة مناخ ملائم للعلاقات الدولية،
يقوم على أساس التسامح ونبد العنف والاعتراف بالآخر.

لقد سارت بلادني على هذا النهج في علاقاتها الدولية
على النطاقين الإقليمي والدولي.

إننا، مع ذلك، لا نخفي ما نشعر به من قلق عميق
مما شهده منطقتنا العربية من أحداث أطلت فيها الفتن الطائفية
وتصاعدت الأعمال الإرهابية، فضلاً عن تزايد التحريض

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1348909 (A)



انتهاك لقواعد القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. إننا، وإذ يساورنا بالغ القلق إزاء تزايد التداعيات الخطيرة لهذا الصراع في سوريا ودول المنطقة برمتها، ندين ونرفض بشدة كافة الجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها النظام في دمشق وبالأخص الهجوم الكيميائي على الغوطة بريف دمشق الذي أودى بحياة الآلاف من المدنيين والأطفال. وندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة لمعاقبة النظام السوري على المجازر التي ارتكبها في حق المدنيين. ولا يخفى عليكم جميعاً الإحباط الذي نشعر به وتشعر به غالبية دول المنطقة من تعطيل آليات الأمم المتحدة الكفيلة بالتصدي لعدوان الحكومة السورية على شعبها حيث أن هذا العجز في المؤسسات الدولية مسؤول بصورة مباشرة عن تفاقم المأساة الإنسانية التي نشهدها في سوريا وفي محيطها، كما أنه مسؤول عن الخطر الذي يهدد سوريا دولة ومجتمعاً وشعباً.

إن الإمارات العربية المتحدة، التي قامت بواجباتها تجاه عمليات الإغاثة المستمرة للشعب السوري ولا تزال تمد يد المعونة بكل أشكالها من بناء مستشفيات وإيصال الأدوية والفرق الطبية أو غيرها، تدعو إلى تضافر جميع الدول عبر جهودها الإقليمية أو المباشرة أو عبر المؤسسات الدولية في إيصال هذه المساعدات لتخفيف الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري الكريم.

وفي هذا السياق نبحت اليوم، وفي هذه الاجتماعات، قضايا المنطقة واستقرارها ومستقبلها. ولا شك تبرز القضية والأحداث التي نشهدها اليوم في مصر. فمصر تعتبر لا شك دولة محورية يعبر استقرارها وسلمها الأهلي عن بدء تعافي المنطقة. ومن هذا المنطلق، تتابع بلادي بكل اهتمام التطورات الإيجابية التي تجري في جمهورية مصر الشقيقة انطلاقاً من إيمان بلادي الراسخ بالأهمية الكبرى والمحورية لمصر على صعيد الاستقرار والتنمية والازدهار في منطقتنا. ولا شك في أن مصر

على العنف، مما أدى إلى إدخال المنطقة وشعوبها في حالة من الاستقطاب العنيف، حيث انعدمت سبل الاستقرار والتنمية. ونرى في الخليج العربي كيف يتحرك التطرف والإرهاب، في البحرين، مثلاً، ساعياً إلى تقويض الأمن والاستقرار وهدم تاريخ هذا البلد وهذه المنطقة من التسامح، البعيد كل البعد عن الطائفية. وزاد من خطورة هذه الأوضاع تسييس الدين - الدين الإسلامي - واستغلاله كوسيلة للإقصاء والتهميش لبقية أطياف المجتمع بعدما عاشت شعوبنا في هذه المنطقة قروناً في مناخ من التسامح والتعايش السلمي البناء.

ولقد أدى هذا كله إلى شيوع الخوف على مصير الدولة الوطنية وهز دعائمها وبدد ثرواتها وقوض اقتصادها. ولا يخفى عليكم أن هذه الظروف الصعبة أدخلت شباب المنطقة في دائرة خطر الوقوع في براثن التطرف والانزلاق إلى العنف في أجواء تزايد فيها اليأس وانعدمت فيها الفرص.

ومن هنا، تبدو الأهمية القصوى للجهود التي تبذلها بلادي في نشر ثقافة الاعتدال ونبذ العنف ومكافحة التطرف بكافة أشكاله. وأشير هنا، وعلى وجه الخصوص، إلى مبادرة بلادي لمكافحة التطرف عن طريق مركز "هداية" والتي اقترحتها الإمارات في اجتماع عُقد في الأمم المتحدة، واليوم نراها ترى النور. ولا يسعني، في هذا السياق، إلا أن أندد وبأشد العبارات وأقصاها بكل الأعمال الإرهابية، ولكن خاصة ما شهدناه في الأيام الماضية في نيروبي، عاصمة كينيا، حيث وقع العشرات من الضحايا الأبرياء.

إن الإمارات تشعر بخيبة أمل وإحباط لعدم قدرة المجتمع الدولي حتى الآن على وضع حد عاجل للمأساة الخطيرة المتفاقمة التي يتعرض لها الشعب السوري الشقيق جراء الأعمال العسكرية والقصف المستمر والعشوائي والمنهجي الذي تقوم به قوات النظام في دمشق وتسبب حتى الآن في مقتل ما يتعدى ١٠٠ ٠٠٠ إنسان وإصابة وتشريد الملايين، وذلك في أخطر

وبهذه المناسبة، ترحب دولة الإمارات بإعادة انطلاق محادثات السلام من جديد برعاية الولايات المتحدة وتأمل في أن تسفر المباحثات عن نتائج إيجابية لقيام دولة فلسطينية. كما ترحب بالموقف البناء للاتحاد الأوروبي من عدم الاعتراف بشرعية المستوطنات الإسرائيلية ووقف التعامل معها. إن بلادي مستعدة للمساهمة في إنجاح هذه المبادرة الجديدة لتحقيق الأمن والسلام والنمو الاقتصادي في هذا الجزء المهم من العالم.

يمثل الأمن والاستقرار في منطقة الخليج أولوية عالية في سياستنا المتزنة التي تستمد مبادئها من ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي، لا سيما تلك الداعية للتعايش السلمي وبناء الثقة وحسن الحوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واتباع الوسائل السلمية لتسوية الخلافات والتراعات.

وانطلاقاً من هذه المبادئ، فإن حكومة بلادي تعبر مجدداً عن أسفها لاستمرار الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وتطالب باستعادة سيادتها الكاملة غير المنقوصة على هذه الجزر.

ونؤكد بأن جميع الإجراءات والتدابير التي تمارسها السلطات الإيرانية باطلة، وتحالف القانون الدولي وكل الأعراف والقيم الإنسانية المشتركة. ولذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى حث إيران على التجاوب مع الدعوات السلمية الصادقة المتكررة للإمارات العربية المتحدة الداعية لتسوية عادلة لهذه القضية إما عبر المفاوضات المباشرة الجادة بين البلدين أو اللجوء لمحكمة العدل الدولية للفصل في النزاع وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي. وانطلاقاً من هذه الأسس الراسخة في توجهنا نحو العلاقات الدولية في منطقتنا والعالم، لا يسعني هنا إلا أن أرحب بالتوجهات المعلنة لفخامة الرئيس الإيراني حسن روحاني ومشيرا إلى أن بلدي سيسعى مخلصاً للبناء عليها بما يعزز أمن واستقرار وازدهار المنطقة.

تمثل حجر الزاوية للأمن والسلام، ليس فقط في المنطقة العربية، وإنما في العالم أجمع.

لقد قامت في مصر في ٣٠ حزيران/يونيه موجة ثانية من الثورة، شارك فيها عشرات الملايين من الشعب المصري الكريم التي عبروا فيها عن إرادتهم الحاسمة في وضع خارطة طريق ترسم مستقبلاً أفضل لوطنهم لإرساء مسار ديمقراطي يقوم على مساهمة جميع أطراف الشعب المصري والمجتمع المصري دون إقصاء لأحد في ظل سياسة الاعتدال والوسطية ونبذ العنف وعدم استخدام الدين كوسيلة للإقصاء والتصنيف وتكريس الطائفية وشيوع الكراهية. ولذلك، فإن دولة الإمارات ترى أن التدابير السيادية التي قامت بها حكومة مصر لحماية أمنها والخطوات التي أنجزتها في سبيل تنفيذ خارطة المستقبل، المؤيدة شعبياً، تبعث على التفاؤل للشعب المصري وللمنطقة. وأنتهز هذه الفرصة لأناشد المجتمع الدولي دعم مصر في هذه المرحلة الحرجة ومساندة هذه الجهود المخلصة لدعم حكومة مصر المؤقتة لتثبيت دعائم الاستقرار والتنمية والحكم الدستوري المدني.

إن الإمارات العربية المتحدة تدرك ما عانته المنطقة العربية من تدخل الغير في شؤوننا وما نجم عن ذلك من تهديد كيان الدولة الوطنية، وهي تحذر من التدخل في الشؤون الداخلية لمصر وتدعو الجميع إلى الكف عن إرباك مسيرتها نحو الاستقرار والديمقراطية. هناك ترابط كبير بين قضايا المنطقة. وكما يدرك كافة المتابعين في هذه القاعة، يبرز موضوع السلام في المنطقة كمحور مهم مرتبط بكل ما يجري فيها. وقد مضت عقود كثيرة وما زالت الشعوب العربية والشعب الفلسطيني بشكل خاص يتطلع إلى حقه في تقرير مصيره وقيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، استناداً إلى المرجعيات الدولية التي تعترف له بحقه وفق ما أكدته القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة في إنشاء دولته على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعلى هدي من المبادرة العربية للسلام.

إن تمكين المرأة والاعتراف بالدور الحيوي الذي تقوم به في المجتمعات الإنسانية وحمايتها من التمييز، في المجالات المختلفة يمثل ضرورة ينبغي أن يراعيها المجتمع الدولي. وتفخر دولة الإمارات بالخطوات الجادة التي اتخذتها في هذا السبيل على نحو كفّل لها مرتبة متفوقة بين دول المنطقة في هذا المجال. كما أنها خطت خطوات هامة في اتجاه مكافحة الاتجار بالبشر ووضعت من التشريعات ما يكفل الوقوف في وجه هذه الجريمة الإنسانية.

وفي الختام، فإن التنمية المستدامة لكافة الشعوب تمثل مسؤولية ذات أولوية كبرى لمنظمة الأمم المتحدة وللدول الأعضاء فيها، مع تشجيع التعاون العلمي والتقني ونقل التكنولوجيا فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية. بما يحقق الصالح المشترك لشعوب ودول العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ك. شاموغام، وزير الخارجية والقانون في سنغافورة.

السيد شاموغام (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): أهني بجمرة السيد جون آش على انتخابه رئيساً للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، وأتمنى له التوفيق والنجاح خلال فترة ولايته.

شهد العالم خلال العقد الماضي، سلسلة من الأزمات. وتباطأت وتيرة التنمية. واهتزت الثقة في النظام الاقتصادي العالمي. وثمة بوادر انتعاش، ولكن يظل النمو ضعيفا وغير متكافئ. ومعدلات البطالة مرتفعة في العديد من البلدان، لا سيما في صفوف الشباب. وفاقم ذلك من المشاكل عن طريق زيادة مستويات الفقر، واتساع الفجوات في الدخل، مما زاد من حالة عدم الاستقرار الاجتماعي وتسبب في تراجع ثقة الناس في الحكومات والمؤسسات. ولا يزال الفقر المدقع مصدر قلق كبير في أجزاء كثيرة من العالم.

لقد كثر الحديث عن برنامج إيران النووي وأحيطت به شكوك كثيرة. ولذلك، فإننا نناشد إيران بالتعاون البناء مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما يبدد كل شك حول سلمية نشاطها في هذا المجال بكل شفافية ووضوح تفاديا لأية عواقب سلبية تنجم عن غياب هذا التعاون.

ومن ناحية أخرى، فإن دولة الإمارات تؤمن بأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية يمثل حاجة ملحة لسد الطلب المتزايد على الطاقة. ونحن نفخر بأننا دولة لديها تجربة رائدة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وأحاطت هذا الاستخدام بكل ضمانات الأمن والسلامة، كذلك فإن دولة الإمارات قد فتحت الطريق لإنتاج الطاقة المتجددة وتطوير تقنية الحصول على الطاقة النظيفة مساهمة منها فيما يتطلع إليه المجتمع البشري من حماية الكرة الأرضية من الآثار السلبية لتغير المناخ.

إن الإمارات العربية المتحدة تؤمن إيمانا لا يتزعزع بضرورة تحقيق التنمية البشرية على المستويين الوطني والدولي، كما أن تحقيق هذه الغاية لا يأتي إلا من خلال عدة أمور من بينها احترام حقوق الإنسان وتحقيق المساواة بين بني البشر دون التفرقة بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو اللغة أو أي سبب آخر. وما يقتضيه ذلك من احترام الكرامة الإنسانية ونبذ العنف وتحريم التعذيب والمعاملة المهينة.

وفي هذا السياق، فإن دولة الإمارات ترحب غاية الترحيب بردود الأفعال الإيجابية للتقرير الدوري الشامل الذي تقدمت به إلى المجلس الدولي لحقوق الإنسان واعتماده من الدول الأعضاء الذين أشادوا فيه بما حققته دولة الإمارات من تقدم في هذا المجال. إن التنمية البشرية الشاملة لا بد وأن يتحقق لها المناخ المناسب من روح التسامح والوسطية وعدم إشاعة الكراهية بين البشر لأي سبب من الأسباب. وفي هذا السياق، من الضروري دعم وتعزيز الحوار بين الثقافات والأديان دون تعال من جانب ثقافة على أخرى فكل ثقافة لديها ما تعطيه للآخرين وما تأخذه منهم أيضا.

الخاصة بها. وينبغي أن يظل ذلك هو المبدأ التوجيهي بالنسبة لنا، ونحن نتفاوض بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور حاسم في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولدى الأمم المتحدة، بعضويتها العالمية وقدرتها على الوصول إلى البيانات العالمية، المكانة اللازمة لوضع خطة تنمية عالمية جديدة شاملة وفعالة وقابلة للتكيف. واتبعت الأمم المتحدة نهجا شاملا لأصحاب المصلحة المتعددين بغية جمع آراء الدول الأعضاء وتسخير طاقات المجتمع المدني. وقد وُضعت عدة آليات، بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي تشارك فيه سنغافورة بنشاط، والفريق العامل المعني بتمويل التنمية المستدامة. ونحن نشجع الأمم المتحدة بقوة على إبداء القيادة ونسج عناصر النقاش تلك في إطار واحد وواضح. وذلك سيمكّن الدول الأعضاء من تركيز اهتمامها وتحديد أولويات مواردها لمواجهة التحديات الجسام.

تدرك سنغافورة جيدا أهمية القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في تأمين مستقبل البلد. وعندما نلنا استقلالنا في عام ١٩٦٥، واجهنا العديد من التحديات. وركزت الحكومة على التعليم وتطوير المهارات، وذلك للارتقاء بمستوى السكان الذين لم يكن بينهم سوى عدد قليل من من العمال المهرة وحملة الشهادات الجامعية. وبهدف إيجاد فرص العمل وتخفيف حدة الفقر، قمنا كذلك تدريجيا بالارتقاء بصناعاتنا إلى قطاعات تتطلب مهارات أعلى وتركز على الابتكار. ونظرا للعقبات التي تشكلها تضاريس سنغافورة وقلة مواردها، فإن التنمية المستدامة كانت أمرا ضروريا، وليس مجرد شعار. وإذ أن مساحة سنغافورة تبلغ ٧٠٠ كيلومتر مربع، فإنها أكبر قليلا من مناهاتن ولكن أصغر من مقاطعات نيويورك الخمس. لضمان أن مدينتنا - الدولة لا يزال العيش يحلو فيها، كان علينا التأكد من أن سياساتنا المتعلقة بالإسكان والبنى الأساسية

يشكل العنف والصراع تهديدين كبيرين للاستقرار العالمي بالقدر الذي يشكله الفقر، ويجب على المجتمع الدولي التصدي لهما بحزم. وفي ذلك الصدد، ترحب سنغافورة باعتماد قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) المتعلق بتدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا بالإجماع. إننا ندين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف، لأنه يشكل انتهاكا للقانون الدولي. ولا يزال يساورنا قلق عميق جراء الحالة الإنسانية في سوريا، ونأمل أن يعقد مؤتمر "جنيف ٢" فورا وأن يتوصل إلى حل سياسي لانتهاء الصراع والعنف. كما نقدم التعازي لحكومة وشعب كينيا في أعقاب الهجمات الوحشية التي جرت في وستغت مول، والتي تعد تذكيرا مؤلما بالحاجة إلى اليقظة ضد الإرهاب. ويجب على جميع البلدان أن تتوحد ضد العنف والإرهاب، من أجل تهيئة بيئة يمكن من خلالها تحقيق التنمية المستدامة.

يتعرض النظام الإيكولوجي العالمي لضغوط ناجمة عن الآثار العابرة للحدود الوطنية والناجمة عن أنشطة التنمية البشرية. لقد تحقق التقدم البشري على حساب البيئة والمناخ. وتتسبب إزالة الغابات وتصحر الأراضي والتلوث العابر للحدود للبحر والبر والجو، في تدهور جودة حياتنا وتهدد الحضارة الإنسانية.

ولا يمكننا العمل كالمعتاد كأن شيئا لم يحدث. فنحن بحاجة إلى إعادة التفكير وإعادة تنظيم اقتصاداتنا ومجتمعاتنا ووضع القضاء على الفقر والاستدامة في صلب خططنا الإنمائية. واختيار الرئيس "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل!" كموضوع للدورة الثامنة والستين للأمم المتحدة مناسب من حيث التوقيت بشكل خاص. عرّف تقرير بروتلاند الصادر عن اللجنة العالمية المستقلة المعنية بالمحيطات عام ١٩٨٧، التنمية المستدامة بوصفها تنمية تلي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها

للبلدان بممارسة المرونة في تحديد الأهداف واختيار الأولويات وكيفية تحقيقها. وخارطة الطريق الجديدة للتنمية العالمية ينبغي أن تتمحور حول القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وينبغي أن تركز على مجموعة واحدة من الأهداف الواضحة والعملية والقابلة للقياس. وينبغي لنا أن نلتزم بذلك النهج القائم على النتائج وألا ننسى أن الغرض الأساسي من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هو تحسين الأحوال المعيشية للناس. فاليوم، لا يزال ١,٢ بليون شخص يعيشون في الفقر المدقع. وذلك رقم مذهل.

ثانياً، ينبغي أن نؤكد على الإدارة الحضرية والمسائل المترابطة المتعلقة بالمياه والصرف الصحي. وفقاً لموئل الأمم المتحدة، فإن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون في المناطق الحضرية. وبحلول سنة ٢٠٥٠، فإن ٧ من كل ١٠ أشخاص سيعيشون في المناطق الحضرية. والعديد من المدن تعاني فعلاً ضغطاً كبيراً. وأكثر من ٢,٥ بليون شخص يفتقرون إلى المرافق الأساسية للصرف الصحي، و ٨٠٠ مليون آخرون ليس لديهم مياه شرب مأمونة. يموت ما يقرب من ٢ ٠٠٠ طفل كل يوم بسبب الإسهال. وستتفاقم الأزمة بانتقال المزيد من الناس إلى المدن المكتظة، حيث لا يمكن للبنى الأساسية مواكبة هذا النمو المطرد بالسرعة الكافية. وقامت سنغافورة بعرض مشروع قرار في تموز/يوليه، اعتمدته الجمعية العامة (القرار ٦٧/٢٩١)، بتحديد ١٩ نوفمبر/تشرين الثاني اليوم العالمي لدورات المياه. ونأمل أن يشجع ذلك البلدان على تعميق النظر في كيفية تحسين إدارة العلاقة بين التحضر والمياه والصرف الصحي.

ثالثاً، من المهم إدراج آراء وشواغل الدول الصغيرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. تشكل الدول الصغيرة أكثر من نصف أعضاء الأمم المتحدة؛ والكثير منها، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، هي من بين أضعف أعضاء

والنقل والبيئة تتكامل مع بعضها البعض بشكل جيد في إطار رؤية شاملة وطويلة الأجل الطويل.

وعلى مدى عدة عقود، تمكنا من تحقيق النمو مع المحافظة على بيئة معيشية جيدة. فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من أن بلدنا يتسم بكثافة السكانية وارتفاع نسبة تحضره، فإن جهود الخضرة لدينا أدت بلوغ نسبة الغطاء النباتي في سنغافورة أكثر من ٥٠ في المائة من مساحتها. وحدائق سنغافورة النباتية، التي أنشئت في القرن التاسع عشر، هي الحديقة النباتية في المدينة، الوحيدة في العالم، التي تحتوي مساحات أصلية من الغابات المطيرة البدائية. وبالرغم من تطورنا السريع، تمكنا من المحافظة على قدر كبير من التنوع البيولوجي لدينا. وتحتوي إحدى محمياتنا الطبيعية، "بوكيت تيماه"، على أنواع من النباتات تفوق ما هو موجود في قارة أمريكا الشمالية بأكملها.

كما وضعنا أيضاً حلولاً مبتكرة للتغلب على بعض من القيود المتعلقة بمحدودية مواردنا. فلنأخذ على سبيل المثال المياه: تستورد سنغافورة حالياً ما يزيد قليلاً على ٤٠ في المائة من احتياجاتنا المائية. ولتلبية احتياجاتنا من مياه الشرب والاحتياجات الصناعية، نستخدم مجموعة متنوعة من الأساليب، بما في ذلك جمع المياه بالخزانات، وتخليق مياه البحر، واستخدام تكنولوجيا الأغشية المتطورة لتحويل مياه الصرف الصحي إلى مياه نقية وذات جودة عالية، التي نسميها بتكنولوجيا "الماء - الجديد". وعندما زار الأمين العام بان كي - مون سنغافورة في آذار/مارس ٢٠١٢، أبدى إعجابه بكيفية إدارتنا للمياه لدرجة أنه شرب نخباً "بالماء - الجديد"، عوضاً عن النبيذ، واصفاً "الماء - الجديد"، "بشيء أثنى بكثير - إكسير الحياة".

إسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واقترح ثلاثة مجالات ذات أولوية. أولاً، ينبغي لنا أن نتعلم من مثال الأهداف الإنمائية للألفية. ويتعين علينا تجنب الإملاءات. فبما أن لكل بلد خصوصيته، ينبغي أن يسمح

استخدام الموارد. وسيكون ذلك المشروع نموذجاً للحضنة المستدامة في الصين. وبحلول سنة ٢٠٢٠، من المزمع أن تكون المدينة الإيكولوجية مدينة تتسم بتدني انبعاثات الكربون فيها وبيئتها الخضراء، ومساحتها التي تعادل نصف مساحة مانهاتن تقريباً، ويسكنها حوالي ٣٥٠.٠٠٠ شخص. وسوف تواصل سنغافورة تشاطر خبرتها في مجال الحضنة المستدامة من خلال مناسبات تنظمها سنغافورة مثل الأسبوع الدولي للمياه في سنغافورة المقام كل سنتين ومؤتمر القمة العالمي المعني بالمدن.

والسبيل الوحيد لتأمين مستقبلنا الجماعي هو القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ستكون الستتان المقبلتان حاسمتين بالنسبة للعالم، بينما نشرع في مسيرة طموحة لوضع معالم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويجب على الأمم المتحدة أن تقوم بدور قيادي، ونحن ملتزمون التزاماً كاملاً بالعمل عن كثب مع الدول الأعضاء الأخرى لتحقيق ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في أخذ الكلمة في إطار ممارسة حق الرد. هل لي أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة لاليتش سمايفيتش (صربيا) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يمارس حقه في الرد على البيان الذي أدلى به اليوم (انظر A/68/PV.18) رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، دولة السيد إدي رام.

نود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مرة أخرى أمام الجمعية العامة أن توطيد السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي يقع في أعلى سلم أولويات جمهورية صربيا. وفي ذلك السياق، نود أن نشدد على أن جمهورية صربيا تتشاطر بالكامل نهج دول البلقان ورؤيتها، كما قال رئيس الوزراء،

أسرة الأمم المتحدة. وتتفق سنغافورة مع الشواغل العاجلة لنظرائها في الدول الجزرية الصغيرة النامية. سيمثل المؤتمر الثالث للدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في عام ٢٠١٤، علامة فارقة، وقد شاركت سنغافورة بنشاط في جميع اجتماعاته التحضيرية حتى الآن. في العام الماضي خلال المؤتمر الافتتاحي للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي نظمه منتدى الدول الصغيرة، أكد الأمين العام بان كي - مون على أن الدول الصغيرة والضعيفة تستحق اهتماماً خاصاً. وستواصل سنغافورة العمل مع أعضاء منتدى الدول الصغيرة من أجل تبادل وجهات النظر مع الدول الصغيرة، وضمان مراعاة آرائنا في وضع خارطة الطريق الجديدة للتنمية العالمية.

وعلى الرغم من أننا بلد صغير، فإننا سنواصل القيام بدورنا في مساعدة البلدان الأخرى في القضاء على الفقر وتعزيز خطة التنمية المستدامة. وقد وضعنا برنامج سنغافورة للتعاون في عام ١٩٩٢ لتبادل خبرتنا في مجال التنمية مع أصدقائنا - وتبادل نجاحاتنا وإخفاقاتنا على حد سواء. ونحن نعتقد أن المساعدة الفنية وبناء القدرات لها فاعلية أكبر في تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق النمو. وقد تلقى أكثر من ٨٠.٠٠٠ مسؤول حكومي من ١٧٠ بلداً تدريباً في إطار هذا البرنامج في مجالات متنوعة مثل التنمية الحضرية المستدامة، وإدارة المياه وتنمية الموارد البشرية. سنقوم في إطار دعم مشاركتنا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بوضع وتكييف برامج جديدة حول التنمية المستدامة وتغير المناخ تلي احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً.

كما تعمل سنغافورة مع الحكومات الأخرى من أجل تعزيز التنمية المستدامة على الصعيد الدولي. ففي عام ٢٠٠٧، شرعت سنغافورة والصين في مشروع مشترك لبناء مدينة تيانجين الإيكولوجية الصينية - السنغافورية، التي نتوخى أنها ستكون مدينة تتسم بالوائام الاجتماعي، ومراعاة البيئة، والفعالية في

استعدادنا ورغبتنا، مراراً وتكراراً، في الإسهام النشط في التغلب على المشاكل المتراكمة في الحوار السياسي في بروكسل المشار إليه آنفاً. وبلدى أبدى مرونة كبيرة في محاولة إيجاد حل مقبول للجميع ويراعي المصالح المشروعة لجميع الطوائف في كوسوفو وميتوهيا.

السيد علي بابائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في بيانه في الجلسة هذه، استخدم وزير خارجية دولة الإمارات العربية تسمية مصطنعة وغير مقبولة لعبارة "الخليج الفارسي". وفي ممارستي لحق الرد، أود أنؤكد بإيجاز شديد أهما، وكما تعرف الجمعية بكل تأكيد، حقيقة تاريخية لا ينزاع فيها أحد أن الاسم الكامل "الخليج الفارسي" يستخدم دائماً بوصفه الوجهة الجغرافية الموحدة للرقعة المائية الواقعة بين شبه الجزيرة العربية وجمهورية إيران الإسلامية. وهناك خرائط لا حصر لها رسمتها مؤسسات إقليمية ودولية مختلفة عبر مئات السنين تشهد جميعها على ذلك. وفضلاً عن ذلك، فإن ممارسة الأمم المتحدة طوال نصف القرن الأخير توضح بجلاء أن مسمى "الخليج الفارسي" هو المقصد الجغرافي الوحيد المنطبق على تلك الرقعة المائية، وأنه ينبغي أن يستخدم الاسم بالكامل دون أي استثناء عند الإشارة إلى تلك الرقعة من المياه. وعليه، فإن استخدام أي اسم مصطنع لتلك الرقعة من المياه لا أساس له قطعياً ومرفوض تماماً وليس له أي أساس قانوني على الإطلاق.

وقد أثار وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة أيضاً بعض المزايع غير المقبولة والتي لا أساس لها بشأن الجزر الإيرانية الثلاث الواقعة في الخليج الفارسي، أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. وأود الإشارة إلى أن جمهورية إيران الإسلامية تؤكد ملكيتها الكاملة للسيادة على الجزر الإيرانية أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى الواقعة في الخليج الفارسي، وأنها ترفض رفضاً قاطعاً أي مزاعم بخلاف ذلك.

على الرغم من تاريخنا الذي يستمر بالكثير من الحروب والتراعات.

وللأسف، فقد استمعنا في بيانه اليوم أيضاً إلى إشارات تمتدح عملاً أحادياً يشكل تعدياً على المبادئ الأساسية لهذه المنظمة، وانتهاكاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، إلى جانب أنه يتعارض مع المبادئ والقواعد الأساسية للقانون الدولي. وهذا النهج يأتي بنتائج عكسية ويتنافى مع كل الجهود التي استثمرت حتى الآن لتحقيق حل مستدام للحالة في إقليمنا الجنوبي كوسوفو وميتوهيا، لا سيما الجهود التي بذلت في أعقاب توقيع الاتفاق الأول بشأن المبادئ التي تنظم تطبيع العلاقات قبل ستة أشهر مضت فحسب.

أود أن أشير إلى أن هذا الاتفاق الذي تم التوصل إليه بجهود تيسيرية كبيرة قامت بها البارونة آشتون، ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، يوفر إطاراً للتوصل إلى حلول عملية ومستدامة للمسائل التي تنقل على سكان الإقليم في حياتهم اليومية ولا تنطوي على أي اعتراف من جانب صربيا بعمل أحادي. وحسبما قال فخامة السيد توميسلاف نيكوليتش، رئيس صربيا، فقد توصلت بلغراد وبريشينا إلى اتفاق بشأن مسائل محددة بوضوح فحسب، مثل الانتخابات البلدية وإنشاء جماعة البلديات الصربية في كوسوفو وميتوهيا. وجمهورية صربيا لم ولن تعترف باستقلال كوسوفو سواء بحكم القانون أو الأمر الواقع.

والدعوة إلى الاعتراف التي سمعناها تتردد اليوم، في وقت نستثمر فيه الجهود، من خلال الشجاعة والحكمة، في كلمات رئيس وزراء ألبانيا (انظر A/68/PV.18)، تتعارض مع العملية الجارية. وفضلاً عن ذلك، فهي لن تسهم بصورة مؤاتية في تعزيز الثقة وتحسين العلاقات بين دول البلقان.

أخيراً، أود أن أعاد التأكيد على أن مسألة تسوية وضع إقليمنا الجنوبي تمثل أحد الأولويات العليا لحكومتنا. وقد أبدينا

ختاماً، فإن الإمارات العربية المتحدة تجدد دعوتها للمجتمع الدولي للعمل على حث الجمهورية الإسلامية الإيرانية لحل هذه المسألة من خلال إحدى الوسائل التي اقترحتها سابقاً، وذلك إما عن طريق المفاوضات المباشرة أو التحكيم أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لتفصل في الأمر بما يتوافق مع القانون الدولي.

كما نؤكد مجدداً أن الاستقرار والرخاء الاقتصادي في منطقة الخليج العربي يستوجب ضرورة إقامة علاقات حسن الجوار استناداً إلى مبادئ احترام سيادة واستقلال الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٠.

ويؤكد وفدي أن التدابير المتخذة في تلك الجزر من قبل المسؤولين الإيرانيين تستند دائماً إلى مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية لبلادي.

وجمهورية إيران الإسلامية تنتهج أيضاً سياسة قائمة على الصداقة وحسن الجوار مع جيرانها. وفي هذا السياق، فإن بلدي يظل مستعداً لإجراء مناقشات ثنائية مع المسؤولين المعنيين بغية تعزيز تلك العلاقات في مختلف المجالات، وبالتالي إزالة أي سوء فهم بين بلدينا.

السيد الجسمي (الإمارات العربية المتحدة): أجدني مضطراً لاستخدام حق الرد على ما أدلى به ممثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية من ادعاءات باطلة وغير قانونية تزعم حق السيادة لدولتها على جزر الإمارات العربية المتحدة، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى.

وفي هذا الإطار، أعيد التأكيد على أن حكومة بلادي حرصت مراراً وتكراراً على إبداء موقفها الثابت تجاه قضية جزرها المحتلة. وهي تعرب عن خيبة أملها الشديدة إزاء ما اعتاد أن يكرر ممثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية سنوياً في هذه القاعة من ادعاءات مخالفة لكل الحقائق والمستندات والوقائع التاريخية والقانونية والديمقراطية التي تثبت تبعية هذه الجزر الثلاث لسيادة الإمارات العربية المتحدة.

وعليه، فإن الإمارات العربية المتحدة لم ولن تتخلى أبداً عن أحقيتها القانونية والتاريخية والسياسية في هذه الجزر، حيث تعتبرها جزءاً لا يتجزأ من سلامة ووحدة أراضيها وسيادتها الوطنية. كما أعلن مرة أخرى رفض دولة الإمارات القاطع لكافة التدابير التصعيدية وغير الشرعية التي قامت بها الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الجزر الثلاث خلال الأربعة عقود الماضية.